A/47/7/Add.13
9 March 1993
ARABIC

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون
البندان ١٠٤ و ٦٢ (و) من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنين ١٩٩٣-١٩٩٢

استعراض وتنفيذ الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة
الاستثنائية الثانية عشرة : مركز الأمم المتحدة الإقليمي
للسلم ونزع السلاح في إفريقيا، ومركز الأمم المتحدة
الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ،
ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية
في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

التقديرات المنقحة في إطار الباب ٣٧، إدارة الشؤون السياسية

التقرير الرابع عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام بشأن مركز الأمم المتحدة الإقليميين للسلم ونزع السلاح في إفريقيا وفي آسيا والمحيط الهادئ وبشأن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (A/C.5/47/62).

٢ - ويدرك في تقرير الأمين العام، المقدم عملاً بتوصية اللجنة الاستشارية الواردة في تقريرها المقدم إلى الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة^(١) أن هناك اعتماداً إضافياً مقداره ٣٠٠ ٠٠٠ دولار سيكون مطلوباً لسنة ١٩٩٣ تحت الباب ٣٧، لتغطية تكاليف الإدارية لعام ١٩٩٣ للمراكز الثلاثة المذكورة أعلاه. ومن الجدير بالذكر أن الجمعية العامة كانت قد قررت في قرارها ٣٧/٤٦ واؤ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أن التكاليف الإدارية لهذه المراكز ينبغي أن تموّل من الميزانية العادية. وكما ورد في الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام، فإن اللجنة الخامسة، في سياق اعتمادها لذلك القرار في جلستها ٤٦ المعقدة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ :

"قررت إبلاغ الجمعية العامة أن مشروع القرار قد يتطلب في حالة اعتماده ما يصل إلى ٦٠٠ ٠٠٠ دولار [الستين ١٩٩٢-١٩٩٣] وأنه سيجري استعراض الاعتماد الإضافي الفعلي في أقرب وقت ممكن خلال الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة. كذلك أبلغت اللجنة في تقريرها^(٣) الجمعية العامة بأنها، إذ تضع في الاعتبار تعليقات ولاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وجميع الآراء المبدأة في اللجنة الخامسة، ستقوم باستعراض المسألة مرة أخرى في ضوء التقرير الذي سيقدمه الأمين العام".

٣ - إن مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار، الذي سوف يوزع على المراكز الثلاثة على النحو المبين في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام، هو مبلغ زيادة على الاعتماد البالغ ٥٠٦٩٠٠ دولار الذي أذنت به الجمعية العامة في إطار الميزانية البرنامجية لفترة الستين ١٩٩٢-١٩٩٣ للمرتبات والتكاليف العامة للموظفين الخاصة بثلاث وظائف من الرتبة ف-٥ لمديري هذه المراكز.

٤ - وتعيد اللجنة الاستشارية إلى الأذهان أنها قدمت في تقريرها إلى الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة عدداً من الملاحظات بشأن تمويل هذه المراكز^(٤). وبدون المساس بتلك الملاحظات، أوصت اللجنة الاستشارية بأن تقوم اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية، في حالة اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار، ومع مراعاة مسؤوليات كل منها، بتقديم المشورة إلى الجمعية العامة بالنسبة لمستوى الدعم الإداري الفعلي. وبالتالي أوصت اللجنة الاستشارية بأن يقدم الأمين العام تقريراً تفصيلياً "يقدم فيه، فيما يقدم، كشفاً كاملاً عن الوضع المالي لكل مركز مع الوثائق الداعمة وبرنامج العمل المقترن، وتحليلاً لعمل جميع الموظفين، سواء أكانوا إداريين أم تنفيذيين".^(٤)

٥ - وتعرب اللجنة الاستشارية عن أسفها للتأخر في تقديم التقرير إليها. وهي ترى كذلك، على النحو الموجز باقتضاب في الفقرات أدناه، أن التقرير قصر عن تقديم معلومات دقيقة عن مستوى البرامج الممولة بتبرعات، مع أن هذه المعلومات هي التي تمكّن اللجنة من تحديد المستوى الملائم من الدعم الإداري.

٦ - ويبين تقرير الأمين العام برنامج الأنشطة لعام ١٩٩٢ لكل مركز والبرنامج المقترن لعام ١٩٩٣؛ ومع ذلك فقد جاء خلواً من أي بيان للتکاليف التقديرية للأنشطة. ورغم أن المرفقات الرابعة والسابعة والحادي عشر تقدم معلومات بشأن التبرعات المعلنة لعام ١٩٩٢، فإن عدم وجود معلومات تتعلق بتکاليف البرامج يجعل من الصعب التأكد مما كان ممكناً في الواقع تنفيذ هذه البرامج ومما إذا كان مستوى الدعم الإداري، الذي ينبغي النظر فيه على ضوء البرنامج الكلي، ملائماً.

٧ - وعلاوة على ذلك، لم تقدم أي معلومات حتى ولو على أساس جزئي أو على أساس نصف سنوي للمصروفات المتکبدة في عام ١٩٩٢. وفي هذا الصدد، أخبرت اللجنة، رداً على استفسارها، بأن دفاتر سنة ١٩٩٢ لم تقبل بعد وإنه يبدو فيما يتعلق بالمركز في إفريقيا أن الإيرادات في سنة ١٩٩٢ كانت أقل من النفقات في سنة ١٩٩١ بحوالي ٤٠٠٠ دولار. وفيما يتعلق بالمركز في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاربيبي، زادت الإيرادات على النفقات بنحو ١٠٠٠ دولار. أما إيرادات المركز في آسيا والمحيط الهادئ فقد زادت كثيراً على النفقات، وذلك إلى حد كبير بسبب تبرع قيمته ٥٠٠٠٠٠ دولار أُعلن بقصد إنشاء مبني المركز. وبالإضافة إلى ذلك، وكما هو مبين في تقرير الأمين العام، ظل المركز يعمل على نطاق محدود، ولكن من المتوقع أن يعمل المركز على أساس وظيفي ومعزز بعد أن تم تعيين مديره المؤقت في ١٩٩٢ سبتمبر.

٨ - ومن رأي اللجنة الاستشارية أيضاً أن تقرير الأمين العام كان ينبغي أن يتضمن معلومات عن أية أنشطة يجري تنفيذها بدعم من أي صندوق استئماني آخر لتنزع السلاح أو من المقر. وفيما يتعلق بالمقر، أبلغت اللجنة الاستشارية مثلاً أن حلقة دراسية عن تدابير بناء الثقة والأمن في الجنوب الإفريقي عقدت في شباط/فبراير ١٩٩٣، وقد نظمت بالمقر. وقد شدد ممثلو الأمين العام على أن ذلك تم بالتحديد بسبب افتقار المركز الإقليمي لافريقيا إلى هيكل أساسية مضمونة. وشدد ممثلو الأمين العام أيضاً على أن الأنشطة المسقطة لسنة ١٩٩٢، لم تنفذ كلها بسبب الافتقار إلى الموارد الكافية من التبرعات، وأن جانباً من الصعوبة التي تواجه في جمع الأموال عن طريق التبرعات هو رغبة المتبرعين المحتملين، في حالات عديدة، في التيقن من وجود هيكل أساسي قائم فعلاً في المركز المعنى قبل إلزام أنفسهم بتقديم تبرعات إلى أي من مشروعاته. ولم تقدم معلومات محددة في هذا الصدد إلى اللجنة الاستشارية.

٩ - وترى اللجنة الاستشارية أن البيانات أعلاه توضح أن الضرورة تستدعي قيام الأمين العام بإجراء استعراض آخر، على النحو الوارد في الفقرة ١٤ أدناه.

١٠ - وكما سبق القول أعلاه، يفتقر تقرير الأمين العام إلى معلومات مالية تتعلق بكامل البرنامج الواجب الانجاز، كما أنه يفتقر إلى تقديم معلومات مستكملة فيما يتعلق بالنفقات المتکبدة في عام ١٩٩٢، وترى اللجنة الاستشارية أن التقرير يعوزه أيضاً تبرير واضح ومدعوم بالأدلة للنفقات الإدارية المقترحة. فاللجنة الاستشارية تشک مثلثاً في العدد المطلوب من الموظفين المحليين، وخاصة للمركز في إفريقيا.

١١ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضاً أن مستوى الدعم الإداري ينبغي أن يكون متماشياً مع المستوى المحتمل للبرامج التي ستمول بموارد خارجة عن الميزانية، أي أن التكاليف الإدارية ينبغي أن تكون مرتبطة بأنشطة موضوعية (انظر الفقرة ٦ أعلاه). وبالرغم من بيان الأمين العام بشأن إحجام المانحين المحتملين عن تقديم تبرعاتهم قبل إنشاء هيكل أساسي (انظر الفقرة ٨ أعلاه)، لا يزيد من رأي اللجنة الاستشارية على أن التكاليف الإدارية يجب أن تمثل نسبة مئوية معقولة من إنجاز البرنامج.

١٢ - وكما جاء في الفقرة ٢ أعلاه، يطلب الأمين العام ٣٠٠٠٠٠ دولار لتفصيل تكاليف المصروفات الإدارية لهذه المراكز لسنة ١٩٩٣، ومن الضروري أن تضاف إلى هذا المبلغ تكلفة المديرين لعام ١٩٩٣ (وهي ٢٥٣٠٠٠ دولار على أساس أنها تساوي تقريباً نصف مبلغ ٩٠٦٥٠٦ دولار)، التي خصصت بالفعل لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. وهذا معناه أن المصروفات الإدارية الكلية التي ستؤخذ من الميزانية العادية لسنة ١٩٩٣

سوف تصل إلى نحو ٥٥٣ ٠٠٠ دولار. وأخبرت اللجنة الاستشارية، ردا على استفسارها بأن النفقات التقريبية في سنة ١٩٩٢ للمراكز الثلاثة مجتمعة، بما في ذلك النفقات الإدارية والبرامجية، بلغت ٤٢٠٠٠ دولار. وكما هو مبين في مرفقات تقرير الأمين العام ، بلغت نفقات هذه المراكز من الصناديق الاستثمارية مجتمعة لفترة السنتين ١٩٩١-١٩٩٠ ما يقرب من ٧٠٠، بما في ذلك التكاليف الإدارية والتكاليف البرنامجية؛ وهذا معناه نفقات سنوية تقريبية من الصناديق الاستثمارية للمراكز بمبلغ ٣٥٠ ٤١٢ دولارا.

١٣ - وفي ظل هذه الظروف، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إذن بالتزام مالي قدره ١٥٠ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ٣٧ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ من أجل توفير الدعم الإداري لهذه المراكز الإقليمية. على أنه ينبغي أن يخصص المبلغ المطلوب رصده، أولاً من صندوق الطوارئ لعام ١٩٩٣ لأنه مرتبط باقتراح مرحل من عام ١٩٩٢. وينبغي أن يضع الأمين العام في اعتباره عند توزيع مبلغ الـ ١٥٠ دولار هذا على المراكز، جميع العوامل ذات الصلة، بما في ذلك الحالة المالية الراهنة لكل مركز وبرنامج عمله.

١٤ - وتوصي اللجنة الاستشارية أيضاً بأن يقوم الأمين العام، في سياق الميزانية البرنامجية التي يقترحها لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، بتقديم مقترحاته الطويلة الأجل المتعلقة بهذه المراكز الإقليمية، وخصوصا فيما يتعلق بسلامتها المالية. هذا فضلاً عن أنه لابد من البت في الأنشطة التي سينفذها المقر بالنيابة عن المراكز، والأنشطة التي ستوكيل إلى المراكز نفسها. وفي رأي اللجنة الاستشارية أن هناك حاجة أيضاً إلى وضع برنامج متسبق ومتكملاً لهذه المراكز، مع مراعاة الأنشطة ذات الصلة الممولة من الميزانية العادية.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٧ ألف، A/46/7/Add.11 (A/46/7/Add.1-16)، الوثيقة ٦.

(٢) A/46/752 الفقرة ٦.

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٧ ألف . A/46/7/Add.11 (A/46/7/Add.1-16)، الوثيقة ١٠، الفقرات ١١ و ١٥.

(٤) المرجع نفسه، الفقرة ١٧.

— — — —